المملكة المغربية
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير
والإسكان وسياسة المدينة

الوزيرة

014898

المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية والتعليم
الأولي والرياضة

الوزير

26 دجنبر 2025

الى

السيدات والسادة مدراء الوكالات الحضرية

السيدتين والسادة مدراء الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين

الموضوع: بخصوص مواكبة جهود تعميم التعليم الأولي وتسريع مسطرة دراسة طلبات رخص البناء المتعلقة بمشاريع المرافق التعليمية.

المرفقات: دليل معايير بناء المؤسسات التعليمية ووحدات التعليم الأولي.

سلام تام بوجود مولانا الإمام المؤيد بالله،

وبعد، لا يخفى عليكم الأهمية التي يكتسيها تنزيل مشروع خارطة طريق إصلاح منظومة التربية الوطنية للفترة 2022-2026، باعتباره ورشا استراتيجيا يروم تحقيق نهضة تربوية تتيح للطفل الظروف المواتية لتمدرسه وتطوير مهاراته وقدراته، مع تمكينه من الدعم الاجتماعي للدولة والشركاء المنخرطين وذلك في إطار مقاربة شاملة تتوخى تطوير مؤسسات حديثة وعصرية وتوفير مناخ وبيئة تعليمية محفزة.

وبالنظر إلى الدور الذي تضطلع به المرافق التعليمية كبنيات أساسية مهمة لتلبية حاجيات الساكنة وضمان تمدرس الأطفال والتلاميذ من مختلف الفئات العمرية، فقد حرصت وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة بمعية وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة على إيلاء أهمية خاصة لبرمجة هذه المرافق ضمن مختلف وثائق التعمير باعتبارها مكونا أساسيا وفضاءات مهيكلة داخل الأنسجة العمرانية من شأنها الإسهام في توفير خدمات التربية والتعليم لفائدة الساكنة المعنية.

وتفعيلا لتوجهات خارطة طريق إصلاح منظومة التربية الوطنية الهادفة إلى ضمان الولوج العادل لمختلف المرافق التربوية والتعليمية، فقد بادرت وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة إلى تحسين ظروف الاستقبال والسعي إلى تعميم التعليم الأولي وتوسيع العرض المدرسي بهدف التقليص من مخاطر الهدر المدرسي والاكتظاظ. وبالرغم من برمجة عدد كبير من مشاريع الإحداثات المدرسية وتوسيع وتأهيل المؤسسات التعليمية المبرمجة سنويا على مستوى ميزانيات الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، إلا أن هناك بعض الصعوبات التي تواجهها هذه الأكاديميات ومديرياتها الإقليمية، والتي يمكن إجمالها كما يلي:

- عدم توفر الوعاء العقاري اللازم لإحداث وحدات للتعليم الأولي داخل المناطق التي تعرف خصاصًا كبيرًا، سواء داخل فضاءات المؤسسات التعليمية القائمة أو في محيطها المباشر، مما يؤثر على وتيرة توسيع العرض التربوي للتعليم الأولي؛
- الصعوبات المرتبطة باستكمال مساطر اقتناء الأوعية العقارية اللازمة لإحداث وتوسيع المؤسسات التعليمية مما يؤدي إلى تأخر الحصول على التراخيص اللازمة للشروع في أشغال البناء، وهو ما يؤثر سلبا على تنفيذ المشاريع الاستثمارية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة ويؤخر تسليم المؤسسات التعليمية للدخول المدرسي المعتمد مسبقا، الأمر الذي يربك معطيات الخريطة المدرسية ويؤثر على مؤشرات الاكتظاظ.

واعتبارا للرهانات الاستراتيجية التي يكتسيها تسريع مسار تنفيذ وإنجاز مختلف العمليات المبرمجة ضمن برنامج وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، واستحضارا للطابع الاستعجالي لبعض العمليات المندرجة في إطاره، يتعين على السيدات والسادة مدراء الوكالات الحضرية والسيدتين والسادة مدراء الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين الحرص على التنسيق والتواصل المستمر والدائم بين مسؤولي القطاعين من أجل ضمان المواكبة الفعلية للمشاريع المندرجة ضمن هذا الورش الهام، وذلك من خلال:

- قيام مصالح وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بجرد المؤسسات التي تعاني من الاكتظاظ والتي لا تتوفر على أوعية عقارية لتوطين وحدات التعليم الأولي مع تحديد مواقعها على الخرائط ومناطق التخطيط الدقيق (Zones de micro-planification scolaire) وكذا جرد المؤسسات الشاغرة، وذلك لتقاسمها مع الوكالات الحضرية بهدف تمكينها من دراسة الإمكانيات المتاحة لتدارك الخصاص في وحدات التعليم الأولي واستكشاف الحلول المتاحة في المحيط المجاور لهذه المؤسسات؛
- إسهام الوكالات الحضرية في إيجاد الحلول المناسبة لإحداث وحدات التعليم الأولي اللازمة حسب الحاجيات الحقيقية في المناطق والأحياء ذات الخصاص، وذلك بالنظر في الإمكانيات المتاحة لتحديد بقع أرضية يمكن استعمالها لهذا الغرض تتراوح مساحاتها بين 500 و600 متر مربع، وتوفير معطيات حول تخصيصها التعميري، لتمكين مصالح وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعبئة العقارات المعنية.
- إعطاء الأهمية اللازمة لكافة ملفات طلبات رخص البناء المتعلقة بالمشاريع التعليمية من خلال إخضاعها للدراسة القبلية من طرف الوكالات الحضرية بتنسيق تام بين مصالح هذه الأخيرة ومصالح صاحب المشروع (الأكاديمية أو المديرية الإقليمية أو صاحب المشروع المفوض)؛
- الاكتفاء بما يفيد أن مسطرة اقتناء العقار المعني، من خلال مصالح أملاك الدولة، قد تم الشروع فيها، وذلك لتجاوز الإكراهات المرتبطة ببطء هذه المسطرة؛
- الاسترشاد بالتوجهات المتضمنة في دليل معايير بناء المؤسسات التعليمية ووحدات التعليم الأولي المرفق طيه أثناء دراسة طلبات رخص البناء المتعلقة بالمشاريع التعليمية؛
- إعادة دراسة طلبات رخص بناء المؤسسات التعليمية التي لم تحظ بالرأي الموافق والتي تم رفضها لاعتبارات تتعلق بتعثر مسطرة اقتناء العقار المعني شريطة إرفاقها بوثيقة من مصالح أملاك الدولة تبين أن مسطرة اقتناء العقارات المعنية في طور الإنجاز.

وفي الأخير نهيب بالسيدات والسادة مدراء الوكالات الحضرية والسيدتين والسادة مدراء الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين إيلاء الأهمية القصوى لتتبع تنفيذ التوجيهات الواردة بهذه الدورية على الوجه الأكمل والسهر على اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة لتفعيلها وتعميم فحواها على مستوى المهنيين والفاعلين المحليين المعنيين، مع الحرص على موافاة المصالح المركزية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة (مديرية التعمير) والمصالح المركزية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة (مديرية البرمجة والميزانية ومراقبة التدبير) بتقارير دورية عن التدابير المتخذة من طرفكم من أجل تيسير التطبيق السليم لمضامين هذه الدورية، وكذا الصعوبات التي قد تعترض تفعيلها والمقترحات الكفيلة بتجاوزها.

وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

إمضاء : فاطمة الزهراء المنصوري

وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

محمد سعد برادة